

## أمر رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤ لسنة ٢٠٠٤

بتعيين نائب المحاكم العسكري العام

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٧ بمد حالة الطوارئ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠١ لسنة ٢٠٠٤ بتشكيل الوزارة؛

قرر:

(المادة الأولى)

يعين السيد الدكتور / أحمد محمود محمد نظيف - رئيس مجلس الوزراء نائباً للحاكم العسكري العام.

(المادة الثانية)

يفوض السيد الدكتور / أحمد محمود محمد نظيف - رئيس مجلس الوزراء ونائب المحاكم العسكري العام في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، وذلك فيما عدا الاختصاصات الآتية:

١ - إعلان حالة الطوارئ وإنهاوها.

٢ - إصدار أوامر عسكرية - في نطاق أحكام قانون الطوارئ المشار إليه بحظر ارتكاب أفعال وتقرير عقوبات عليها.

٣ - تعيين أعضاء محاكم أمن الدولة العليا والجزئية طوارئ.

٤ - التصديق على الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة طوارئ  
في غير جرائم تعطيل المواصلات ، والأسلحة والذخائر وحفظ النظام في معاهد التعليم ،  
والتمويل والتسعير الجبوري وتحديد الأرباح .

(المادة الثالثة)

يعرض على رئيس الجمهورية التدابير المطلوب اتخاذها وفقاً لأحكام المادة (٣)  
من قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٤٢٥ هـ .

(الموافق ١٧ يولية سنة ٢٠٠٤ م ) .

حسني مبارك